نبذة عن القطاعات الاقتصادية

قطاع الخدمات المالية

آخر تحديث: أبريل 2023

يعد قطاع الخدمات المالية في البحرين أكبر قطاع غير نفطي في الاقتصاد البحريني، وقد ساهم بنسبة 17.5% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2022. ويغطي القطاع أنواعًا متعددة من المعاملات في مجالات مثل التمويل والخدمات المصرفية والتأمين، كما يتضمن مجموعة واسعة من الاستثمارات التي تشمل الأوراق المالية. وقد شهد قطاع الخدمات المالية في المملكة نموًا متزايداً في السنوات الأخيرة وسوف يواصل دوره الفعال في دعم اقتصاد مملكة البحرين.

2.3 مليار دينار بحريني
القيمة المضافة الإجمالية، 2022

4.1%
معدل النمو السنوي في القيمة المضافة الإجمالية، 2022

17.5%
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2022

60.2%
البحرنة
تصنف 3 من أصل 21 قطاعًا

15,909
إجمالي عدد الموظفين
تصنف 9 من أصل 21 قطاعًا

1,694 د.ب.
متوسط الأجور للبحرينيين

1,646 د.ب.
متوسط الأجور لغير البحرينيين

فرص القطاع والاتجاهات السائدة

01. الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)

يساهم مقدمو الخدمات المالية بدور حيوي في تحقيق هدف المملكة بالوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري (الحياد الكربوني)، وذلك من خلال الاستفادة من التمويل المستدام ودمج مبادرات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في استراتيجيات الاستدامة. وفي ظل تزايد الوعي العام بالتغير المناخي، فإنه يجب على الشركات تعزيز محافظ الإقراض بغرض دعم الاستدامة.

02. الأصول الرقمية

أدى نمو سوق العملات المشفرة إلى إجبار البنوك على استخدام الأصول الرقمية لإنشاء هياكل مالية جديدة وتقديم خدمات تداول جديدة. وكان لتطبيق تقنية الأصول الرقمية تأثير كبير على التجارة عبر الحدود، كما أن الخصائص الجديدة في العقود الذكية تساعد على التحول في تنفيذ العقود متعددة الأطراف، ومعالجة مطالبات التأمين، وإدارة سلسلة التوريد.

03. البيانات والذكاء الاصطناعي

باستخدام الذكاء الاصطناعي، يمكن لمؤسسات الخدمات المالية التنبؤ بدقة كبيرة باحتياجات عملائها وتوفير مستويات غير مسبوقة من التخصيص، وذلك لتحسين تجربة العملاء من خلال روبوتات الدردشة الإفتراضية، واكتشاف الأخطاء وإصلاحها. كما يتيح الذكاء الاصطناعي لمستشاري الخدمات المالية تعزيز إدارة الاستثمارات، وخفض التكاليف، وزيادة الكفاءة.

04. التكنولوجيا التنظيمية

إن استخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية يمكن أن يساعد الشركات على تعزيز امتثالها بالأحكام التنظيمية في قطاع الخدمات المالية. ومن خلال الاستفادة من هذه التقنيات، فإنه يمكن للمؤسسات المالية تبسيط قواعد معرفة العملاء (اعرف عميلك)، والالتزام بإجراءات مكافحة غسيل الأموال، والتحقق من هوية العملاء، ومراقبة المعاملات، وتحديد حالات الاحتيال المحتملة.

05. الأمن السيبراني

يعد الأمن السيبراني من أبرز التحديات التي تواجه قطاع الخدمات المالية، حيث أن هذه المؤسسات عادة ما تكون هدفًا متكررًا للهجمات السيبرانية. ويجب على المؤسسات المالية الاستثمار في إجراءات الأمن السيبراني، بما في ذلك الفايروولز، والتشفير، والتحقق متعدد العوامل، وذلك لحمايتها من التهديدات السيبرانية وضمان أمن بيانات العملاء.

المؤشرات الاقتصادية لقطاع الخدمات المالية

الحسابات الوطنية لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (IGA)، الربع الرابع من عام 2022

مساهمة قطاع الخدمات المالية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(نسبة مئوية، الربع الرابع من عام 2022)

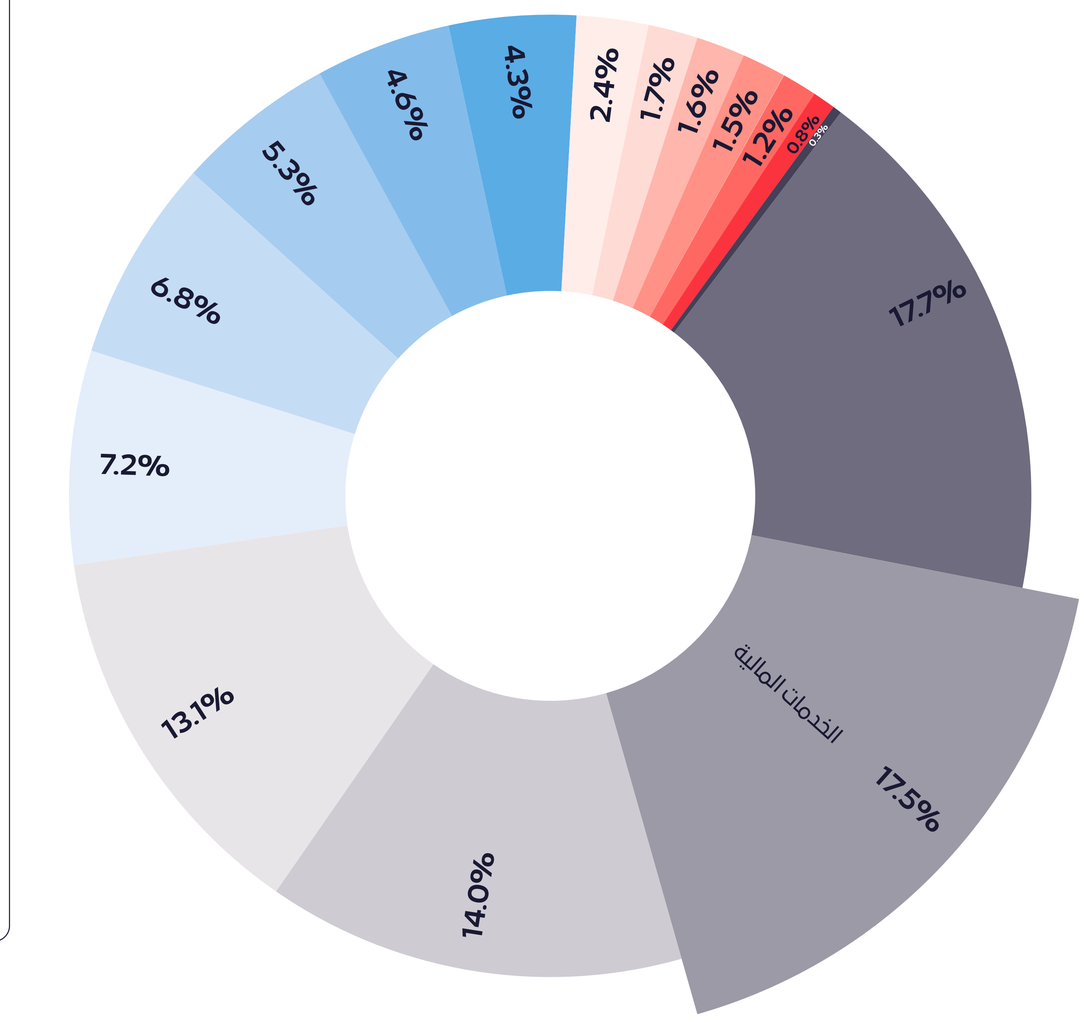

قطاع الخدمات المالية

القيمة المضافة الإجمالية* (مليون دينار بحريني)

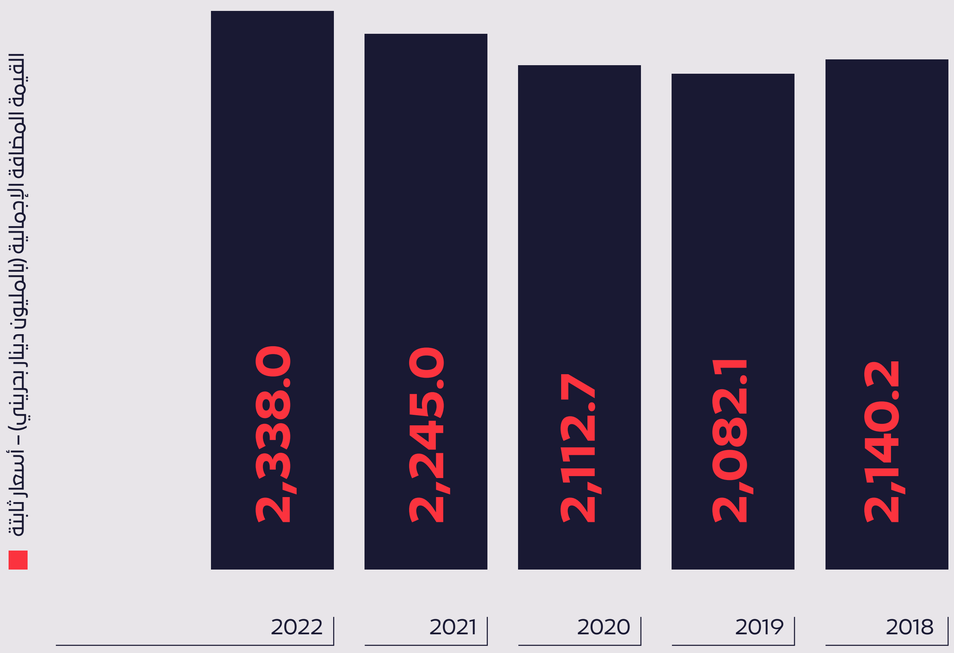

القيمة المضافة الإجمالية لكل شركة

(دينار بحريني، الربع الرابع من عام 2022)

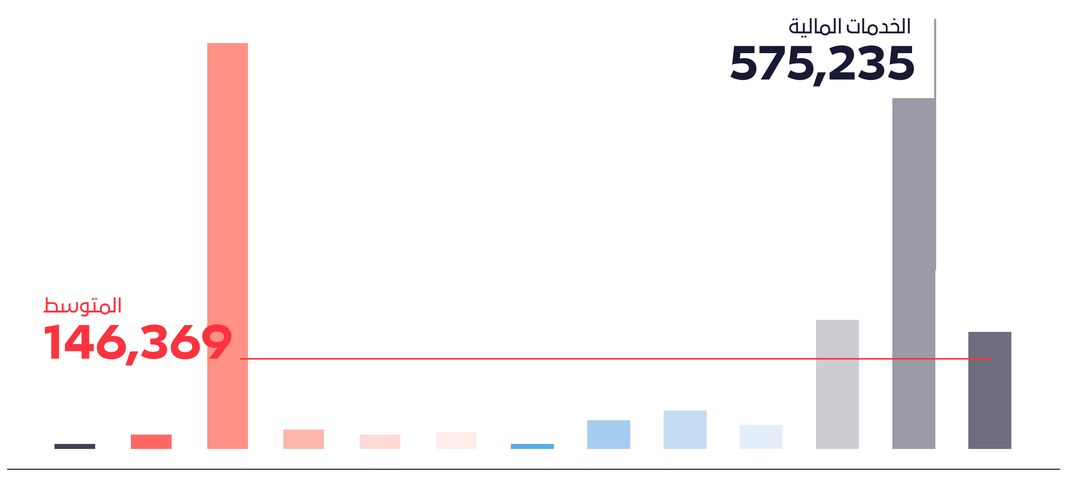

التعدين واستغلال المحاجر	17.7%	أنشطة التجارة	4.3%
الخدمات المالية	17.5%	التعليم الخاص	2.4%
الصناعة التحويلية	14.0%	الفنادق والمطاعم	1.7%
الخدمات الحكومية	13.1%	الخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى	1.6%
التشييد	7.2%	الكهرباء والماء	1.5%
النقل والاتصالات	6.8%	الرعاية الصحية الخاصة	1.2%
العقارات والأعمال	5.3%	أخرى**	0.8%
صافي الضرائب على المنتجات	4.6%	الزراعة وصيد الأسماك	0.3%

* القيمة المضافة الإجمالية (GVA)هي مقياس لقيمة السلع والخدمات المنتجة في مجال أو صناعة أو قطاع من اقتصاد معين.
** أخرى: تشمل المؤسسات الخاصة غير الربحية، والأسر التي تضم أفرادًا عاملين.

مؤسسات قطاع الخدمات المالية

هيئة تنظيم سوق العمل (LMRA) الربع الرابع من عام 2022 –مؤشرات سوق العمل البحريني (BLMI)

1,222
سجل تجاري نشط

%2
من إجمالي السجلات التجارية النشطة في البحرين

قطاع الخدمات المالية والتأمين

حسب حجم المؤسسة (النسبة المئوية، الربع الرابع من 2022)

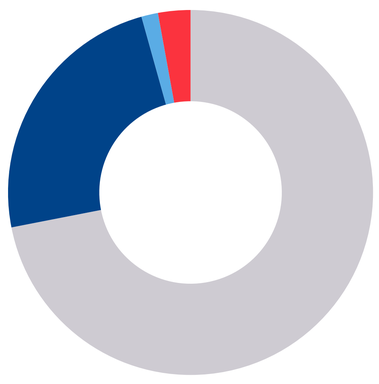

متناهية الصغر	879	(72 %)
الصغيرة	290	(24 %)
المتوسطة	18	(1 %)
الكبيرة	35	(3 %)

قطاع الخدمات المالية والتأمين

السجلات التجارية النشطة (2018- 2022)

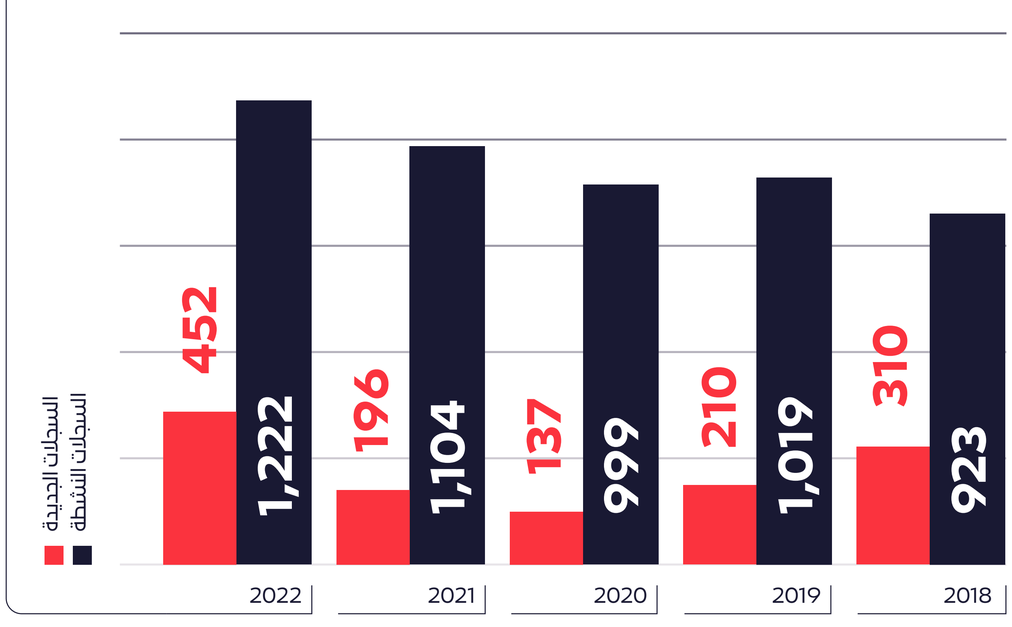

هذا القطاع يشتمل على أنشطة الخدمات المالية، والتأمين، وإعادة التأمين، وصناديق التقاعد والأنشطة المساندة للخدمات المالية والتأمين.

التوظيف بقطاع الخدمات المالية

هيئة تنظيم سوق العمل (LMRA)، الربع الرابع من عام 2022- مؤشرات سوق العمل البحريني (BLMI)
الحسابات الوطنية لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (iGA)

15,909
إجمالي عدد الموظفين

%3
(النسبة المئوية من إجمالي سوق العمل)

9,580
موظف بحريني

%60.2
(النسبة المئوية لإجمالي عدد الموظفين البحرينيين في القطاع)

3,562
عدد الموظفات الإناث

6,018
عدد الموظفين الذكور

6,329
موظف غير بحريني

%39.8
(النسبة المئوية لإجمالي عدد الموظفين غير البحرينيين في القطاع)

1,126
عدد الموظفات الإناث

5,203
عدد الموظفين الذكور

قطاع الخدمات المالية

الموظفون حسب الجنسية (2018 – 2022)

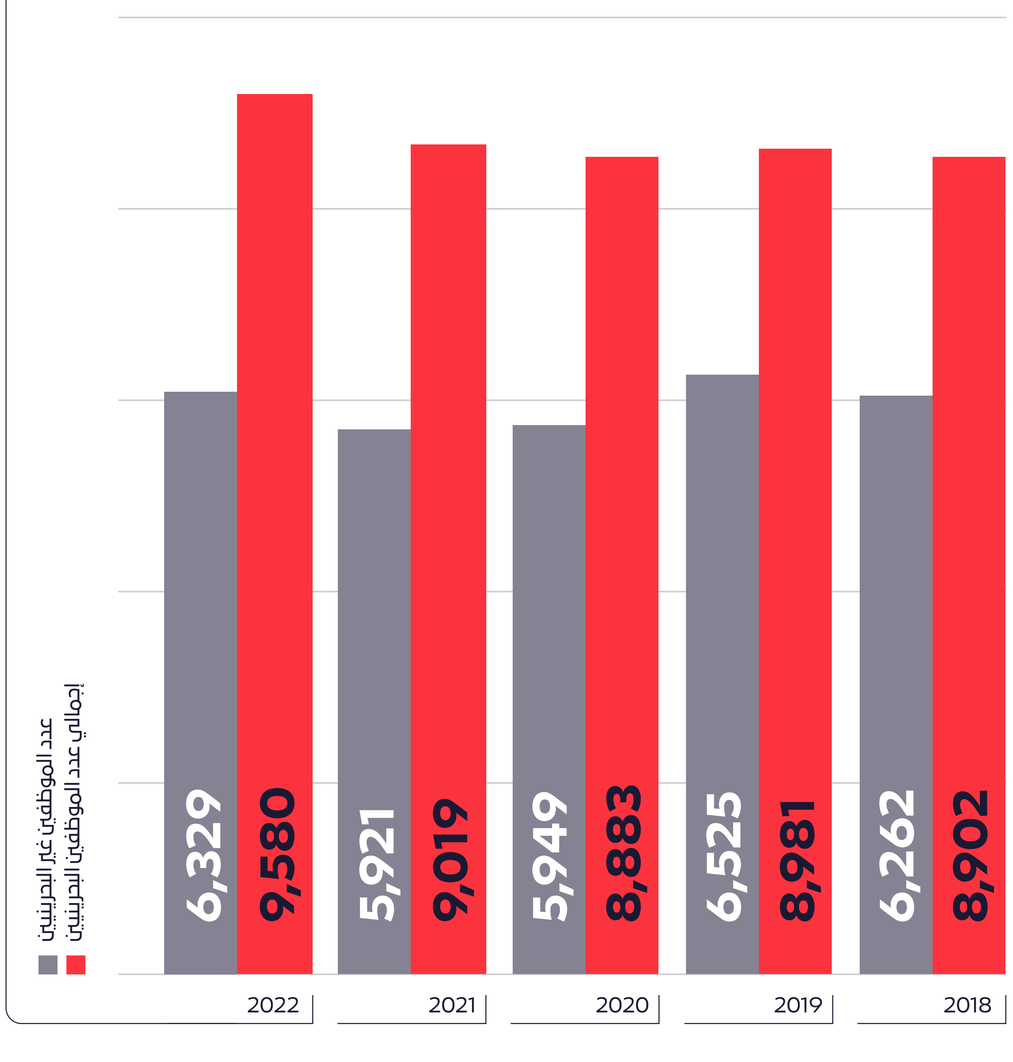

قطاع الخدمات المالية

إنتاجية العمل حسب القطاع
(دينار بحريني لكل موظف، الربع الرابع من 2022)

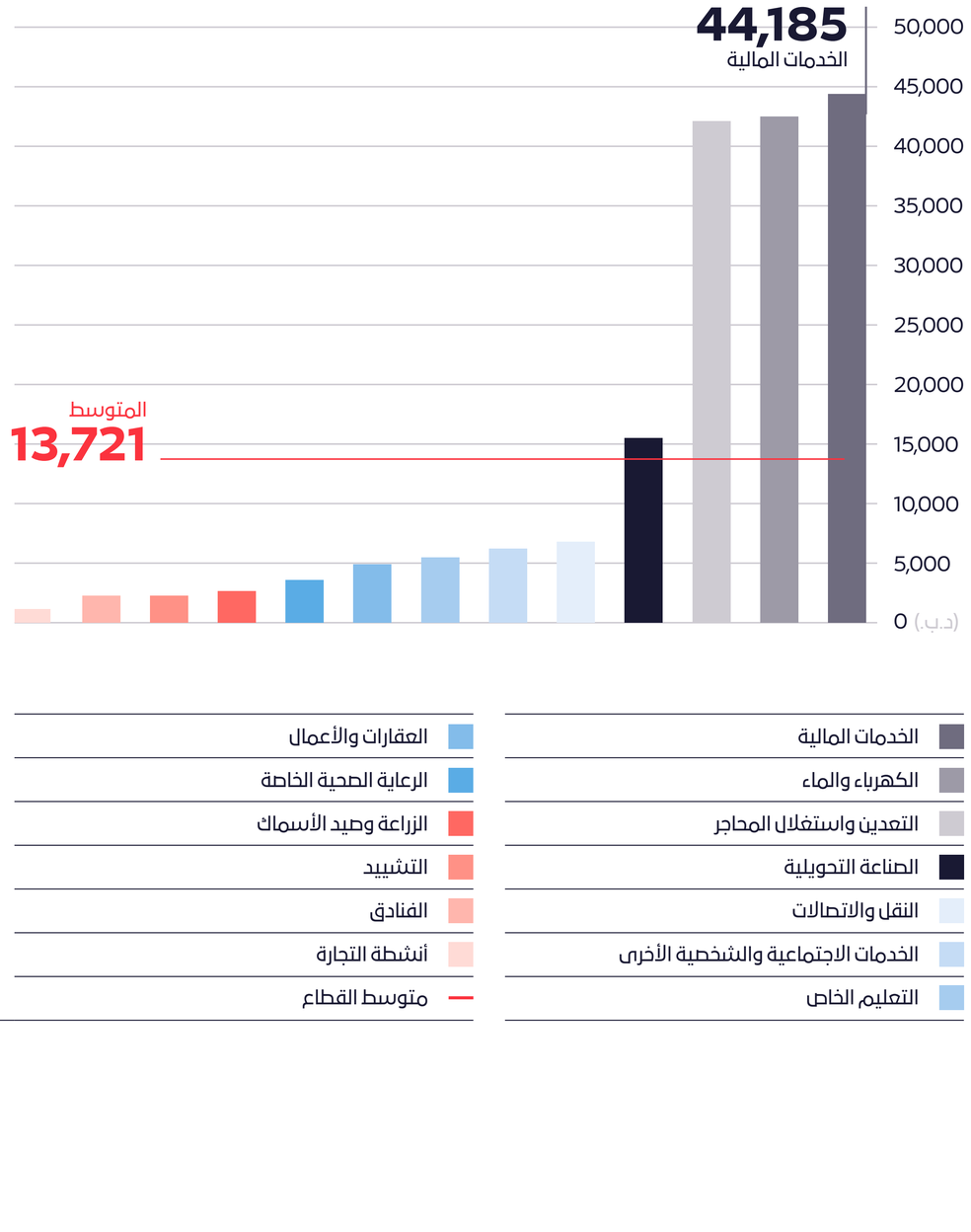

تم إعداد هذا التقرير من قبل صندوق العمل (تمكين) باستخدام مصادر يعتقد أنها موثوقة ودقيقة، ولا تقدم تمكين أي تعهدات أو ضمانات من أي نوع سواء كانت صريحة أو ضمنية وذلك فيما يتعلق بدقة أو صلاحية أو موثوقية أو استيفاء أية معلومات أو بيانات تم الإشارة إليها في هذا التقرير.